بسم الله الرحمن الرحيم

بتاريخ ٢٦ / ١١ / ٢٠١٧

تفريغ الدرس [السادس والأربعين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❋ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❋

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٤٠- وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ	أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ
٣٤١- وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَه	إِلَّا إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
٣٤٢- أو كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا	أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا

- هذه الأبيات الثلاثة يتحدث فيها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تقدم الحال على صاحبه، فصاحب الحال إما أن يكون مرفوعـًا أو منصوبـًا أو مجرورًا، والجزم غير وارد؛ لأنه من خواص الأفعال، وصاحب الحال اسم، وفي هذه الأحوال يجوز فيها أن يتقدم الحال على صاحبه، تقول: (جاء ضاحكـًا زيدٌ) هنا صاحب الحال (زيدٌ) وهو مرفوع، وقدمت الحال عليه، أو تقول: (رأيت ضاحكـًا زيدًا) فلاحظ أن (زيدًا) هو صاحب الحال منصوب، وتقدم الحال عليه، أما إن كان صاحب الحال مجرورًا فهنا البحث، وينقسم المجرور إلى قسمين:

١- مجرور بحرف جر.

٢- مجرور بالإضافة.

وبدأ في البحث بحرف الجر فقال:

«وَسَبْقَ حَالٍ» أي: إذا سبق الحال صاحبه، و«سَبْقَ» الأقرب أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعول به لـ«أَبَوْا» وتقدير البيت: أبوا سبقَ حالٍ «مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ .. أَبَوْا» فبين أن الذي عليه النحاة أنه يمنع أن يسبق الحال صاحبه إن كان صاحبه مجرورًا، فلا تقول في: (انظر إلى زيد ضاحكًا) : [انظر ضاحكًا إلى زيدٍ][1] فـ(زيدٍ) مجرور بحرف جرف، لكن قال

([١]) ما بين معقوفين لم يذكره الشيخ واستفدته من شرح ابن عقيل.



المؤلف: «وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ» يستدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ فصاحب الحال هنا: ﴿لِّلنَّاسِ﴾ وهو مجرور باللام، والحال: ﴿ كَآفَّةٗ ﴾ سبقه، فالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: لا أمنعه موافقة لمن قال ذلك من النحاة؛ لأنه ورد، تقول: (مررتُ ضاحكًا بزيدٍ).

- ثم شرع فيما إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة، فقال:

«وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَه»: فبين أن النحاة على المنع من تقديم الحال على صاحبه إن كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة بالاتفاق كما ذكر غير واحد، ثم استثنى فقال:

«إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ ... تَجِيْفَا»: هذه أحوال ثلاثة يجوز أن يؤتى بالحال قبل صاحبه إذا تحقق واحد منها:

١- «إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ»: المضاف يكون عاملاً بالمضاف إليه كقوله تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا ﴾ فـ﴿جَمِيعٗا ﴾ حال عمل بها المصدر (مرجعَ) فيجوز أن يؤتى بالحال سابقًا لصاحبه.

٢- «أَو كَانَ جُزْءِ مَالَهُ أُضِيْفَا»: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا ﴾ فـ﴿إِخۡوَٰنًا ﴾ حال من المضاف إليه الضمير في ﴿ صُدُورِهِم ﴾ لأن الصدور جزء من الإنسان، فلما كان المضاف إليه جزءًا من المضاف ساغ أن يتقدم الحال على صاحبه.

٣- «أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا»: أن يكون مثل الجزء كقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾ فـ﴿حَنِيفٗا﴾ حال من ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ وهي مضاف إليه، ولهذا جرت في الآية بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، فلما كان المضاف مثل جزءُ المضافِ إليه في صحة الاستغناء عنه جاز التقدم.

ثم شرع في بحث آخر، **وهو تقديم الحال على عامله** فقال:

٣٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا	أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤- فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ	كـ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

- يبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحال لا يجوز أن يتقدم على عامله إلا إن كان العامل فعلا متصرفًا ليس جامدًا «أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا» ففي هذه الحالة «فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ»، ثم ذكر مثالا:

«**مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا**»: فلاحظ المثال، تقدير الجملة: دعا زيدٌ مخلصًا، فـ(مخلصًا) حال، وعاملها (دعا) متصرف فجاز أن يتقدم في هذه الحالة؛ لأن الفعل متصرف، أو (جاءني زيدٌ راكبًا) يمكن أن **تقول**: (راكبًا زيدٌ جاءني).

- وهكذا لو كان العامل صفة أشبهت المتصرف، وهي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فهي عوامل تعمل عمل الفعل، وأشبهت الفعل المتصرف، ومثاله:

«**مُسْرِعًا .. ذَا رَاحِلٌ**»: العامل «**رَاحِلٌ**» وهو اسم فاعل، فتقدم الحال عليه «**مُسْرِعًا**» لأن العامل اسم فاعل.

- فإذا كان العامل جامدًا غير متصرف، فلا يجوز أن يتقدم الحال عليه، وذلك مثل أفعال التعجب **كـ**(ما أحسنَ زيدًا صادقًا) فلا يتقدم **ولا تقول**: (صادقًا ما أحسن زيدًا) لأن هذه الأفعال ضعيفة فلا يجوز أن يتقدم عليه الحال.
- وكذلك التي لا تشبه المتصرف لا يتقدم العامل عليها، وقول المؤلف: «**أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا**» احترازٌ من أفعل التفضيل التي لا يجوز تقدم الحال عليها إلا في مواضع سيشير لها المؤلف، ونذكرها في حينها.

ثم قال بعد ذلك:

٣٤٥- وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ	حُرُوْفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ
٣٤٦- كَـ(تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ) وَنَدَرْ	نَحْوُ: (سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

- هنا يبين أن هذه العوامل التي تكون عواملا في الحال تكون جامدة وإن ضمنت معنى الفعل، فإنها لجمودها يضعف أن تُسبَق بشيء من معمولاتها مثل الحال، فلا يصح أن يسبق الحال هذه العوامل الجامدة وإن أشبهت معنى المشتق، وذلك مثل:

«**تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ**»: لاحظ «**تِلْكَ**» اسم الإشارة، أشبهت الحروف بمعناها لا بحروفها.

« **وَنَدَرْ .. نَحْوُ سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ**»: يبين أن هذه الحالة –وهي أن يتوسط الحال بين المبتدأ والخبر والعامل شبه جملة– جازت هنا وهي نادرة، فـ«**مُسْتَقِرًّا**» الحال، وعاملها شبه جملة.

ثم قال:

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ	عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

- هذه الحالة التي أشرنا إليها سابقًا -وهي أفعل التفضل- في الصفة التي أشبهت المتصرف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، قال: لا يسبق الحال فيها إن كان العامل أفعل التفضل إلا إذا كانت هذه الحالة التي استثناها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ .. عَمْرٍو مُعَانًا» فاغتفر فيها توسط أفعل التفضيل بين حالين.
- فإذا توسط أفعل التفضيل بين حالين جاز في هذه الحالة أن يتقدم عليه كما في المثال فهذا: «مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِنْ» أي لن يهن صاحبه إذا ذكره مثالا فـ«مُفْرَدًا» حال، و«مُعَانًا» حال، و«أَنْفَعُ» هو العامل وهو أفعل التفضيل في الوسط، فتوسط بين حالين فسبق حالا وتأخر عن حال فيغتفر تقدم الحال عليه.

نسأل الله أن يفتح علينا وعليكم بالعلم النافع والعمل الصالح

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

